مجلّة جامعة عدن للعلوم الانسانيّة والاجتماعية
EJUA-HS Vol. 5 No. 2 (2024)
https://doi.org/10.47372/ejua-hs.2024.2.364
ISSN: 2708-6275

مقالة بحثية

مدى ثبوت مشكلات الفعل المضارع في صحيح البخاري (دراسة وصفية تحليلية لروايات النسخة اليونينية)

عارف عبده سالم الكلدي*

قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة عدن، عدن، اليمن.

*** الباحث الممثل: عارف عبده سالم الكلدي؛ البريد الالكتروني: Aaref.AlKaladi.arts@aden-univ.net**

استلم في: 24 مايو 2024 / قبل في: 20 يونيو 2024 / نشر في: 30 يونيو 2024

المُلخّص

هذا البحث دراسة وصفية تحليلية لروايات النسخة اليونينية من صحيح البخاري تتبعت مشكلات الفعل المضارع في صحيح البخاري بغرض التأكد من ثبوت شواهد هذه المسائل النحوية في الصحيح من عدمه، وذلك أن الصحيح رُوِيَ من روايات متعددة اختلفت في المشكل النحوي محل البحث، ومن هذا المنطلق رصد الباحث بالاستقراء ثمانيةً وأربعين حديثًا تتوزع على ثمان مشكلات نحوية في أحكام الفعل المضارع، ودرسها بتتبع روايات الصحيح فيها، وخلص إلى أن اثني عشر من تلك الأحاديث لم تختلف فيها الروايات، وبقية الشواهد -وعددها ستة وثلاثون - لها روايات بين المشكل وغير المشكل، وبعد تتبع روايات تلك الأحاديث المختلف فيها خلص إلى ترجيح ثبوت خمسة وعشرين شاهدًا منها في الصحيح، وترجيح عدم ثبوت إحدى عشر منها، وبالجملة فإن نسبة الشواهد النحوية الثابتة في الصحيح حوالي 77%، ونسبة الشواهد غير الثابتة حوالي 23%.

الكلمات المفتاحية: المشكلات النحوية، الفعل المضارع، روايات صحيح البخاري، النسخة اليونينية.

المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فإن كتاب صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه) يُعد -بإجماع أهل الاختصاص- أصحَّ كتاب نقل سنةَ النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يحظَ كتاب بعد كتاب الله بما حظي به صحيح البخاري من عناية وتنقيح، وبسبب هذه العناية برز إلى الوجود فن تحقيق الكتب؛ عندما قام أبو ذر عبد بن أحمد الهروي (ت 434) بإخراج نسخة من الصحيح جمعت ثلاث روايات منه، وتبعه علي بن محمد الحسيني اليونيني (ت701هـ) في نسخته الشهيرة التي جمعت في كتاب واحد خمسة أصول من روايات الصحيح منها نسخة أبي ذر الهروي.

ليس الباحث هنا بصدد الاستفاضة بالحديث عن الصحيح ومؤلفه أو الدفاع عنهما، فشهرتهما ومكانتهما العلمية الرفيعة مما يعرفه القاصي والداني، ويجمع عليه أهل الاختصاص ، ومن جهة أخرى لا يتطرق هذا البحث لمناقشة كل القضايا المتعلقة بالفعل المضارع وشواهده في الصحيح، وقد كان الباحث عازمًا على هذا، ولكنه وجد أن البحث قد تشعب وطال وتفرَّع وزادت صفحاته عن الحد المقبول في المجلات المحكمة، فرأى التركيز في هذا البحث على قضية واحدة، وهي مسألة ثبوت الشواهد النحوية المنزاحة عن القاعدة التي وضعها النحاة في أحكام الفعل المضارع في أحاديث صحيح البخاري، وسجل في نهايته توصيات لدراسة قضايا أخرى ممتدة من البحث معتزمًا دراستها.

مشكلة البحث:

لما كان صحيح البخاري أصح كتب السنة من جهة، ولتعدُّد رواياته من جهة أخرى، فإن هذا البحث اهتم بمشكلِهِ النحوي في الفعل المضارع من التساؤل التالي: هل هذه الألفاظ المشكلة المتعلقة بالفعل المضارع ثابتة في جميع روايات صحيح البخاري أم أنها مما اختلفت فيها الرواية؟ وحينما تختلف الروايات: هل الراجح في هذه الشواهد النحوية أنها ثابتة في الصحيح، أو أنها غير ثابتة؟

وهنا لابد من الإشارة إلى أن الباحث لا يقصد بالمشكل النحوي اللحن في اللغة، بل يقصد به الانزياح عن القاعدة التي صاغها النحاة بناء على الجادة من لغة العرب التي عليها جمهورهم، وعلى هذا درج النحاة قديمًا في مصطلح المشكل، ومن ذلك ما يُعرف بمشكل إعراب القرآن الكريم، فإنهم لا يعنون بذلك اللحن والخطأ.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التأكد من ثبوت تلك الشواهد النحوية المشكلة في صحيح البخاري، وذلك أن اتفاق الروايات على الشاهد النحوي يقتضي أنه ثابت في الصحيح، واختلافها في إيراد الشاهد النحوي يستدعي دراستها وتحليلها والترجيح بينها فيما يتعلق بمسألة ثبوتها في الصحيح من

عدمه، ولا يستطرد البحث خارج هذه القضية، على أن الباحث قد بنى على نتائج هذا البحث توصيات لأبحاث أخرى بادر الباحث إلى أحدها مما يتعلق بقضية الرواية بالمعنى، وتوثيق الشواهد إلى قائليها من رجال السند، وقضية الاستشهاد بلغة الحديث الشريف التي تُعد أقرب إلى واقع اللغة العربية الفصحى من الشعر.

أهمية البحث:

البحث متفرع من قضية كثر الجدال حولها منذ القرن السادس الهجري عندما أنكر علي بن محمد ابن الضائع (ت 614هـ) على علي بن محمد ابن خروف (ت609هـ) كثرة استشهاده بالأحاديث النبوية على القواعد النحوية، ولا زال الجدل محتدمًا بشأنها إلى هذا الوقت، وهذا البحث يسلط ضوءً على مسألة في هذه القضية تختلف عن مسألة الرواية بالمعنى التي عللوا بها ابتعاد النحاة الأوائل عن الاستشهاد بالحديث، وهذه المسألة هي قضية نُسَخِ كتب الحديث وتعدد رواياتها عن مؤلفيها، ومشاكل التصحيف في الكتابة.

الدراسات السابقة:

هذه الدراسة مبنية على دراسة سابقة للباحث نفسه، وهي بحث محكَّم نُشر في حولية كلية الآداب جامعة عدن، عدد (13) نوفمبر 2016م، عنوانه: (أثر روايات صحيح البخاري في مُشكِلِهِ النحوي) اهتم برصد الاختلافات بين روايات صحيح البخاري فيما يتعلق بالمشكل النحوي عمومًا، فحيث يوجد الاختلاف بين الروايات في ألفاظ المشكل رصده الباحث هناك دون أن يرجّح بين الروايات، إذ أن طبيعة ذلك البحث اقتضت الرصد فقط، وقد أثارت تلك الدراسة تساؤلات عديدة تستحق الدراسة، منها: كم نسبة المشكلات النحوية أو الشواهد النحوية التي اتفقت عليها الروايات مقارنة بالمشكلات أو الشواهد التي اختلفت فيها؟ وفي حالة اختلاف الروايات هل يعني وجود الاختلاف نفي الشاهد النحوي من الصحيح، أم أن الشاهد قد يكون ثابتًا على الرغم من اختلاف الروايات؟ ومن هذين السؤالين انبثقت هذه الدراسة التي تميزت عن تلك بالترجيح بين الروايات وتحليلها؛ بغرض الترجيح بين ثبوتها في الصحيح من عدمه، وتميزت أيضًا بأنها اختصت في باب واحد من أبواب النحو، وهو مشكلات الفعل المضارع، ولم تقتصر في هذا الاختصاص على المشكلات المختلف في روايتها بل تتبعت المشكل الذي اتفقت عليه الروايات أيضًا.

ومن الدراسات القريبة للبحث أطروحة دكتوراه عنوانها: (مخالفة القياس والأفصح في نظر النحويين واللغويين من خلال الصحيحين: جمعًا ودراسة) للباحث إبراهيم صمب إنجاي نوقشت في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سنة 1428هـ، وقد استفاد البحث منها في رصد أحاديث في مشكلات الفعل المضارع لم يذكرها ابن مالك في (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) مع وجود ما يشبهها من ناحية الشاهد النحوي في كتاب ابن مالك، ويتميز هذا البحث عن تلك الدراسة باهتمامه بالروايات والترجيح بينها، وهي قضية لم يتطرق إليها الباحث إنجاي، إذ إنه اهتم بجمع ما يخالف القياس والأفصح من الصحيحين في سائر المسائل النحوية، ثم يتوسع في دراسة مذاهب النحاة وأقوالهم في المسألة النحوية التي يدل عليها الشاهد الحديثي المخالف للقياس والأفصح، وقد اعتمد في صحيح البخاري على الرواية كما هي في أصل اليونيني، ونادرًا ما يعرّج على الروايات بإشارة مقتضبة في الهامش ثم لا يلتفت إليها ولا يعلق عليها، لأنها ليست ضمن مجال اهتمامه.

منهج البحث:

استعان الباحث بالمنهج الوصفي التحليلي المعتمد على الاستقراء، وذلك بتتبع الروايات التي رصدها اليونيني في نسخته المحققة من الصحيح المتعلقة بمشكلات الفعل المضارع، وتحليلها والترجيح بينها إن وجد الاختلاف، وتعزَّز المنهج الوصفي -نوعًا ما- بالمنهج التاريخي الذي رصد الروايات منذ أن سمعه الفربري من البخاري في القرن الثالث إلى وقت انتهاء اليونيني من نسخته الشهيرة التي جمعت أصول الروايات في أواخر القرن السادس.

الطبعة المعتمدة:

اعتمد البحث على الطبعة السلطانية وهي الطبعة المنسوبة إلى السلطان عبدالحميد الثاني الذي أصدر الأمر بطباعة النسخة اليونينية، وتشكيل اللجان لمراجعتها، وتُعد أصح طبعات الصحيح على الإطلاق، لكونها طُبعت على نسخة شديدة الضبط بالغة الصحة من فروع النسخة اليونينية، وعلى نُسخ أخرى منها شهيرة الصحة والضبط[1]، وقام على إخراجها فريق عمل من كبار خبراء ومصححي المطبعة الأميرية، ثم راجعها فريق عمل آخر من أهل الاختصاص من علماء الأزهر قاموا بمقابلة المطبوع بمخطوطات النسخة اليونينية وأبدوا ملاحظاتهم حولها[2]. وقد اعتمد البحث على طبعة مصورة منها مخدومةً بعناية بالغة، وهي طبعة دار طوق النجاة التي أخرجها فريق عمل من الخبراء في مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة المنورة بإشراف محمد زهير بن ناصر الناصر، وميزتها أنها احتفظت بالطبعة السلطانية كما هي، وأضافت إليها خدمات ذات أهمية بالغة في الهوامش، منها ترقيم الأحاديث وفقاً لترقيم محمد فؤاد عبدالباقي، وبه ربطوها بتحفة الأشراف وفتح الباري في المطبعة السلفية، ومنها ربط الحديث المكرَّر في الصحيح بأطرافه، وقدموا خدمات أخرى غير هاتين الخدمتين ، وعُزّزت هذه الطبعة بطبعة دار بيت

[1]- يُنظر شاكر، محمد أحمد (1426هـ - 2005م) مقال النسخة اليونينية من صحيح البخاري ضمن كتاب جمهرة مقالات أحمد شاكر، تحقيق: عبدالرحمن بن عبدالعزيز العقل، دار الرياض، ط1، الجيزة ص 134-136.

[2]- يُنظر النواوي، حسونة، تقرير مشيخة الأزهر حول الطبعة الأميرية، مطبوع في مقدمة الطبعة السلطانية، 1422هـ، مصورة دار طوق النجاة، ط1 بيروت، ص7.

السنة، وهي طبعة حديثة أخرَجَت الطبعة السلطانية بصورة الإخراج الحديث مع عناية بالغة الدقة، وأثبتوا فيها مقدمة اليونيني التي لم تُطبع مع الطبعة السلطانية، غير أن هذه الطبعة لا تغني عن أصلها إذ أنها فرع عنها، ولكن فيها فوائد عديدة كطبعة معزّزة.

المبحث الأول:

ضابط ثبوت الإشكال في الصحيح في ضوء الروايات

1-1- تعريف بالروايات:

يُعد صحيح البخاري ثاني كتاب بعد كتاب الله من ناحية اعتناء الأمة به، ولهذا فقد تعددت روايته عن البخاري بسبب طول فترة تأليفه، إذ أعاد تأليفه ثلاث مرات في ست عشرة سنة[3] منتقيًا له بعناية بالغة من بين مئة ألف حديث صحيح كان يحفظها[4]، وتعدَّدت أيضًا بسبب كثرة سماعه منه خلال فترة تأليفه، فقد قُدِّر من سمعه منه ممن كان يحضر مجالسه بحوالي تسعين ألفاً[5]، ومن بينهم الذين تحملوه روايةً، وأشهرها روايات أربعة من أبرز تلاميذه، وهي: رواية إبراهيم بن مَعْقِل النَّسفي (ت 295هـ) ورواية حمّاد بن شاكر بن سويَّة النَّسوي (ت311هـ) ورواية محمد بن يوسف الفَرَبْري (ت 320هـ) ورواية منصور بن محمد بن علي البزدوي (ت 329هـ). وقد انتشر الصحيح من رواية الفربري، فهي أوثق الروايات وأصحها وأكملها[6]، وعليها اعتمد أهل العلم في نقل الصحيح، وتركوا رواية ابن معقل لتقدمه مع طول فترة تأليف الصحيح وتعديله، وبسبب ضعف الراوي عنه من جهة الضبط، وهو خلف بن محمد البخاري الخيام (ت361هـ)[7] وفُقدت رواية حماد بن شاكر بن سوية، فلم تنتقل في كتاب مستقل[8]، وتركوا رواية البزدوي لصغر سنه حين تحمُّله الصحيح[9].

وقد تفرعت الروايات عن الفربري وتشعبت كثيرًا، ولكن عدد الروايات المعتبرة عنه أربع عشرة رواية[10]، وبينها اختلاف، فهذا المستملي، وهو أحد الرواة عن الفربري يقول: "انتسخت كتاب البخاري من أصله الذي كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفربري، فرأيت فيه أشياء لم تتم، وأشياء مبيَّضة، منها تراجم لم يُثبِت بعدها شيئًا، ومنها أحاديث لم يترجم لها، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض"[11].

وقد اشتهرت من بعد رواة الفربري ومن طرقهم روايات معينة عُدَّت أصولَ روايات الصحيح، صَبّت في نسخة محققة من الصحيح هي :

1-2- النُسخة اليونينية:

المنسوبة إلى شيخ المحققين الحافظ شرف الدين علي بن محمد اليونيني الحسيني (ت701هـ)، الذي أخذَت العناية بصحيح البخاري جلَّ حياته، واجتمعت له ثمانية أسانيد إلى رواية الفَرَبْري[12] ، ثم قام بجمع خمس نسخ مشهورة في الآفاق بالغة الدقة من روايات كبار المحدِّثين المحققين الحُفَّاظ، كلها مسندة إلى الفَرَبْري، وهي:

الأصل الرئيس: وهو أصل أبي الوقت عبدالأول بن عيسى السِّجزي (ت 553هـ) عن أبي الحسن عبدالرحمن بن محمد الداودي (ت467هـ) عن أبي محمد عبدالله بن أحمد الحمُّويي (ت 381ه) عن الفَرَبْري، وقد اختاره ليكون نسخته الأصلية التي يقارن بقية الأصول بها، لكونه الأصل المعتمد عند الشاميين، ولمزيد عنايته به، ولأنه سمعه بحضرة عدد من العلماء[13]، والنسخة التي بحوزته كانت قد سُمعت على أبي الوقت نفسه، ومن ميزاته أنه مسموع أيضاً من رواية كريمة بنت أحمد المَرْوَزية (ت 465هـ) عن أبي الهيثم محمد بن المكي الكُشمِيهَني (ت 389هـ) عن الفَرَبْري[14]، وكريمة هذه عالمة محقِّقة أوقفت وقتها لإقراء صحيح البخاري في الحرم المكي، وكانت لا تكتفي بإقراء الصحيح، بل كانت لا تجيز النسخة التي قُرئت عليها إلا بعد مقارنتها مقارنة دقيقة بأصلها[15]، وبهذا يكون اليونيني قد وصل إلى الحمُّويي والكُشمِيهَني من غير طريق أبي ذر الهروي.

الأصل الثاني: أصل الحافظ المحدِّث أبي ذر عبد بن أحمد الهروي (ت434هـ) عن شيوخه الثلاثة: الكُشمِيهَني والحمُّويي وأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملي (ت 376هـ) وهذه النسخة هي التي ألهمت اليونيني تحقيق الصحيح، فإن أبا ذر يُعد رائد علم تحقيق الكتب عندما جمع في نسخة واحدة ثلاث روايات من الصحيح، وهي رواياته عن مشايخه الثلاثة الآنف ذكرهم، وجعل سواد أصله على رواية الحمُّويي والمستملي معاً، فإذا انفرد أحدهما أو اختلفا في شيء فعلامة الحمُّويي (حآ) وعلامة المستملي (أس)، فإذا اتفقا وخالفهما الكُشمِيهَني جعل علامة (صحـ) على موضع الخلاف، وكتب رواية الكُشمِيهَني في الحاشية ورمز له بـ (ها) وكذلك علامته فيما ينفرد به[16]، وقد نقل اليونيني عن شيخه إبراهيم بن

---

(3)- ينظر الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م) سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وفريق عمل، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، (12/ 403)

(4)- يُنظر العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (1380ه)، هُدى الساري مقدمة صحيح البخاري، تحقيق: محب الدين الخطيب، ط1، المكتبة السلفية، القاهرة، ص487، والمقصود مائة ألف سند، لأن المتن الواحد قد تكون له عشرات الأسانيد.

(5)- يُنظر، العسقلاني، هُدي الساري (491).

(6)- يُنظر الغساني، الحسين بن محمد (1421ه 2000م) تقييد المهمل وتمييز المشكل، تحقيق: علي بن محمد العمران، ومحمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد، ط1، مكة المكرمة (1/62-64)

(7)- يُنظر الخليلي، الخليل بن عبد الله بن أحمد (1409هـ) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، ط1، الرياض (3/972)

(8)- ينظر عبدالحليم، جُمعَة فتحي (1434هـ-2013م) روايات الجامع الصحيح ونسخه، دار الفلاح، ا بالتعاون مع دار ابن حزم، ط3، الفيوم - مصر وبيروت، ص164.

(9)- ينظر الذهبي سير أعلام النبلاء (15/ 279)

(10)- تُنظر في عبدالحليم، روايات الجامع الصحيح ونسخه ص200-204.

(11)- العسقلاني، هُدى الساري مقدمة فتح الباري، ص8.

(12)- ينظر اليونيني، شرف الدين علي بن محمد، مقدمته على نسخته (442ه) نشرة بيت السنة، ط1، مكة المكرمة، ص (6-10)

(13)- يُنظر اليونيني، مقدمته على نسخته، ص 6.

(14)-ينظر اليونيني، مقدمته على نسخته ص 10.

(15)- يُنظر الذهبي، سير أعلام النبلاء، 234/18.

(16)- يُنظر الفهري، محمد بن عمر بن رشيد، (د.ت) إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح تحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، الدار التونسية للنشر، تونس (1/45)

محمد الصَّرِيفِيني وَصْفَهُ لهذه النسخة بأنها مفزع يُلجأ إليه لصحتها وإتقانها[17]، ورمز لها عند اتفاق رواية أبي ذر عن شيوخه الثلاثة بالرمز (ه) وعند اختلافهم جعل لكل واحد منهم رمزاً فوق رمز أبي ذر، فرمز الحمُّويي (حـــ) ورمز المستملي (ســـ) ورمز الكُشمِيهَني (هـــ) وعند اجتماع الحمُّويي والمستملي رمز لهما بـ (حسـ) وعند اجتماع الحمُّويي والكُشمِيهَني رمز لهما بـ (حهـ) وعند اجتماع المستملي والكُشمِيهَني رمز لهما بـ (سهـ)[18].

الأصل الثالث: أصل أبي محمد عبدالله بن إبراهيم الأصيلي الأندلسي(ت392هـ) عن أبي زيد محمد بن أحمد المروزي (ت: 371ه) عن الفربري، وقد وصفه بأنه من الأصول الجليلة المُحكمة، وتظهر عليه مخايل النباهة والصحة[19]، ورمز له بالرمز (ص) وتتميز روايته -إضافة إلى جلالة الأصيلي وأبي زيد في علم الحديث- بسماع الأصيلي لها من أبي زيد مرتين: مرة بمكة سنة 353هـ ومرة ببغداد سنة 359هـ، كما تتميز بتعزيزها من طريق قرين أبي زيد المروزي، وهو أبو أحمد محمد بن محمد بن يوسف الجرجاني المكّي (ت 374ه) وقد كانت هذه الرواية مقصداً لأهل العلم من كل البلدان ولا سيما في بلاد المغرب العربي [20] .

الأصل الرابع: الأصل المنسوب إلى مؤرخ الشام أبي القاسم علي بن هبة الله ابن عساكر، وهو أصل سماع ابن عساكر، سُمع عليه غير مرة، ورمز له بـ (س)[21]، ولم يذكر اليونيني إلى أي الروايات عن الفربري يرجع، وقد استنبط جمعة فتحي عبدالحليم أحد الباحثين المعاصرين[22] أن له روايات عديدة إلى الفربري لِما يذكره في أسانيده في تاريخ دمشق عن عدة من تلاميذ الفربري، ولتعدد رموز ابن عساكر في اليونينية.

الأصل الخامس: أصل الحافظ أبي سعد عبدالكريم بن محمد السمعاني المسموع عن أبي الوقت بقراءته، وهو أصل معزّز لنسخة اليونيني الأصلية، فكلاهما ترجعان إلى أبي الوقت السِّجزي، ورمز له بالرمز (ظ) وهو أحد أصول سماع دمشق وخراسان، وقد سُمع بقراءة جماعة من الحُفاظ، وقُرئ على جماعة من العلماء[23].

اعتمد اليونيني نسخته الأصلية وقارنها ببقية النسخ، وهدفه جمع كل الألفاظ الواردة في النسخ في سِفْر واحد، فما اتفقت عليه كل النسخ تركه دون رمز، وهو أكثر ألفاظ الصحيح، وما وجد من اختلاف أو سَقْطٍ أثبتَهُ في الحاشية، أو أشار إليه في المتن باستعمال الرموز الموضحة لكل رواية، وبناء على هذه النسخة المحقَّقة التي جمعت أصح روايات الصحيح تتبع الباحث مشكل الفعل المضارع فيها بغرض معرفة من أين أتى الإشكال: هل هو من أصل الصحيح أو أنه دخل عليه من الروايات؟

1-3- ضابط ثبوت الإشكال النحوي في الصحيح:

ينطلق البحث في الحكم على ثبوت الإشكال في الصحيح من تتبع الروايات، اتفاقًا واختلافًا، وقد ترجَّحت للباحث هذه المقاربة:

أ. الإشكال النحوي الذي اتفقت عليه جميع الروايات لا شك أنه ثابت في الصحيح.

ب. الإشكال النحوي الذي اتفق عليه أصل اليونيني وروايات أبي ذر الهروي عن مشايخه الثلاثة له الدرجة الثانية في قوة الثبوت، ولا يتردد البحث في ترجيح ثبوت الإشكال في الصحيح، ولا سيما إذا وافقهما الأصيلي.

ج. الإشكال الذي اتفق عليه أصل اليونيني ورواية أبي ذر عن اثنين من شيوخه لا يقل عن الدرجة التي قبله، وغالبًا ما يكون الاتفاق بين الحمُّويي والمستملي، فروايتاهما أصل نسخة رواية أبي ذر كما سبق بيانه، ويضيف الكُشمِيهَني إليهما في الهامش، ولا يستبعد أن الكُشمِيهَني كان ممن يرى مذهب تصحيح اللحن، وهو مذهب معروف عند المحدِّثين يقابل مذهبًا آخر يلتزم الرواية كما سُمعت[24] ويؤيد هذا الطرح أن الكُشمِيهَني كان نحويًا مهتمًا بالعربية[25] فإذا عُزِّز الكُشمِيهَني بغيره فإن درجة ترجيح ثبوت الإشكال في الصحيح تضعُف قليلًا، ولا سيما إذا وافقه الأصيلي، ومع هذا فإن الراجح ثبوتها.

د. الإشكال الذي اختلف فيه أصل اليونيني وأصل أبي ذر عن مشايخه الثلاثة يُعدُّ متقاربًا إلى درجة كبيرة من ناحية الاحتمال، وفي حالة التساوي يُرجَّح أصل أبي ذر على أصل أبي الوقت الذي اعتمد عليه اليونيني، للأسباب التالية:

1. رواية أبي ذر تصل إلى الفربري من ثلاث طرق، ورواية أصل اليونيني تصل إليه من طريقين.
2. ميز أبو ذر بين اختلافات مشايخه، ولم يفعل ذلك أبو الوقت.
3. رواية أبي ذر هي التي أجمع عليها المشارقة والمغاربة، بينما رواية أبي الوقت كانت مشهورة في الشام دون غيره من الأمصار.
4. رواية أبي ذر هي التي اختارها الحافظ ابن حجر لتكون أصل شرحه الشهير للصحيح (فتح الباري) ووصفها بأنها: " أتقن الروايات ...لضبطه لها وتمييزه لاختلاف سياقها"[26]

---

[17]- يُنظر اليونيني، مقدمته على نسخته ص 11.
[18]- يُنظر اليونيني، مقدمته على نسخته ص5.
[19]- ينظر اليونيني، مقدمته على نسخته ص 11.
[20]- يُنظر عبدالحليم، روايات الجامع الصحيح ونسخه ص 380-381
[21]- يُنظر اليونيني، مقدمته على نسخته ص11.
[22]- يُنظر عبدالحليم، روايات الجامع الصحيح ونُسخه، ص680-681.
[23]- يُنظر اليونيني، مقدمته على نسخته، ص (ف11)
[24]- ينظر ابن الصلاح، عثمان بن عبدالرحمن (١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م) معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح) تحقيق: عبداللطيف الهميم و ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، ص328.
[25]- ينظر الفهري، إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح، ص 37.
[26]- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري (د.ت) أبو الفضل العسقلاني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة السلفية، ط1، القاهرة (1/ 7).

ومع هذا فالترجيح لرواية أبي ذر على أصل اليونيني غير مطلق، وإنما يقارن الأصلان ببقية الأصول، فإن وافقت تلك الأصول مجتمعةً أصل اليونيني فروايته هي الراجحة، وإن وافق واحد منها أصل أبي ذر عن مشايخه الثلاثة فرواية أبي ذر هي الراجحة. على أن البحث ينبه إلى أنه إذا كان الأصيلي موافقًا لليونيني فدرجة ترجيح أبي ذر أضعف من درجتها لو كان موافقًا له، وذلك لأن الأصيلي أصل مستقل عن الفربري.

هـ. الإشكال الذي لم يرد في أصل اليونيني ولا في أصل أبي ذر، وورد في النسخ الأخرى أو أحدها فالراجح عدم ثبوته في الصحيح، وإنما هو من أخطاء الروايات، لأنه يُستبعد أن يجتمع أصل اليونيني وأصل أبي ذر على خطأ، ويزداد البحث طمأنينةً في هذا الترجيح إذا كان المخالف لهما غير الأصيلي.

المبحث الثاني:

مدى ثبوت مشكلات الفعل المضارع في ضوء روايات الصحيح

قبل الدخول في هذا المبحث ينبه البحث إلى أن لفظ (الروايات) مجمل إذ قد يُفهم منه تعدُّد طرق الحديث في نفس الصحيح؛ فإن البخاري كان يروي الحديث الواحد من عدة طرق، ويوزّعه على كتب الصحيح بحسب مناسبته للباب الذي يورده فيه، ويُفهم منه أيضًا تعدُّد نسخ الصحيح التي رويت عن البخاري بعد تأليفه الصحيح، والبحث لا يقصد الأول، وإنما يقصد الثاني، وهو الأشهر الذي يتبادر إلى الذهن في سياق الحديث عن روايات النسخة اليونينية.

2-1- الإشكال الذي اتفقت عليه جميع الروايات:

وهو الذي لم يشر اليونيني فيه إلى أي رواية تخالف أصله، وعددها اثنا عشر حديثًا تتوزع على خمس مشكلات نحوية:

أ-عدم جزم المضارع مع وجود الجازم:

1. "مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ - يُرِيدُ الثُّومَ - **فَلاَ يَغْشَانَا** فِي مَسَاجِدِنَا" (كتاب الأذان (170/1) 854)
2. "وَلاَ **يَبِيعُ** الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، **وَلاَ يَخْطُبُ** عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، **وَلاَ تَسْأَلُ** المَرْأَةُ طَلاَقَ أُخْتِهَا لِتَكْفَأَ مَا فِي إِنَائِهَا " (كتاب البيوع (3/ 69) 2140)

ملاحظة: ورد الإشكال في عنوان الباب الذي وضعه البخاري من عنده (باب: **لا يبيع** الرجل على بيع أخيه **ولا يسومُ** على سوم أخيه.." وقد اتفقت عليه جميع الروايات ما عدا الكُشمِيهَني، فإنه عنده (لا يبِعْ، ولا يَسُمْ) على الجادة، والظاهر أنه صححه على مذهب تصحيح اللحن.

3. "**لَا يَبِيعُ** بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا تَلَقَّوُا السِّلَعَ حَتَّى يُهْبَطَ بِهَا إِلَى السُّوقِ (كتاب البيوع (3/ 72-73) 2165)
4. "**مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِي جَارَهُ**" (كتاب النكاح (7/ 26) 5185)
5. "**لَا يُصَلِّي** أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقَيْهِ شَيْءٌ" (كتاب الصلاة (1/ 81) 359)
6. "**لَا يُشِيرُ** أَحَدُكُمْ عَلَى أَخِيهِ بِالسِّلَاحِ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي لَعَلَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ فِي يَدِهِ، فَيَقَعُ فِي حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ"(كتاب الفتن (9/ 49) 7072)

ب- حذف النون من الفعل المرفوع في الأمثلة الخمسة:

7. "لَمَّا اشْتَدَّ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَعُهُ قَالَ: ائْتُونِي بِكِتَابٍ، أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا **لَا تَضِلُّوا** بَعْدَهُ..." (كتاب العلم (1/ 34) 114 وتكرر الشاهد مع اختلاف في سياق الكلمات في كتاب الجزية والموادعة (4/ 99) 3168، وفي كتاب المرضى (7/ 120) 5669).

ج- ثبوت النون في الفعل المنصوب من الأمثلة الخمسة:

8. "إِنَّ الجُمُعَةَ عَزْمَةٌ، وَإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أُحْرِجَكُمْ **فَتَمْشُونَ** فِي الطِّينِ وَالدَّحَضِ" (كتاب الجمعة (2/ 6) 901)

د- اقتران المضارع بـ"أن" وهو في خبر "كاد"

9. "فَكَادَ بَعْضُ النَّاسِ **أَنْ يَرْتَابَ** (كتاب الجهاد (4/ 72) 3062، ضمن حديث طويل، والكلام لأبي هريرة.
10. "وَكَادَ أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ **أَنْ يُسْلِمَ**" (كتاب الأدب (8/ 35) 6147)

هـ- وقوع المضارع موقع الفاعل دون (أن) المصدرية:

11. "لاَ يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ **تُحِدُّ** عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلاَثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا" (كتاب الجنائز (2/ 78) 1281، 1282) وتكرر الإشكال في كتاب الطلاق (7/ 61) 5345)
12. "لاَ يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ **تَسْأَلُ** طَلاَقَ أُخْتِهَا تَسْتَفْرِغَ صَحْفَتَهَا فَإِنَّمَا لَهَا مَا قُدِّرَ لَهَا " (كتاب النكاح (7/ 21) 5152)

2-2- الإشكال الذي اتفق عليه أصل اليونينيي ورواية أبي ذر عن مشايخه الثلاثة:

والراجح فيها ثبوت الإشكال في الصحيح بلا تردد، وعددها ثلاثة تتوزع على مشكلتين نحويتين:

أ- عدم جزم المضارع مع وجود الجازم:

1. "**لَا يَبِيعُ** حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلَا تَنَاجَشُوا... " (كتاب الشروط (3/ 191) 2723) خالفهما الأصيلي وروايته (لا بيعْ) على الجادة، ولم يخالفهما غيره.
2. "يَا أَبَا صَفْوَانَ، إِنَّكَ **مَتَى مَا يَرَاكَ** النَّاسُ قَدْ تَخَلَّفْتَ- وَأَنْتَ سَيِّدُ أَهْلِ الوَادِي - تَخَلَّفُوا مَعَكَ" (كتاب المغازي (5/71-72) 3950) والكلام لأبي جهل، وهو في رواية الأصيلي (يرك) على الجادة، ولم يخالفهما غيره.

ب- وقوع (أن) قبل المضارع وهو في خبر "كاد":

3. مَا كِدْتُ **أَنْ أُصَلِّيَ** حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ..." كتاب الأذان (1/ 130) 641. وهو في رواية الأصيلي: (ما كدتُ أصلي) دون (أن) ولم يخالفهما غيره.

2-3- الإشكال الذي اتفق عليه أصل اليونينيي ورواية أبي ذر عن اثنين من مشايخه:

والراجح في هذا النوع ثبوته في الصحيح حتى وإن خالفتهما بقية الأصول مجتمعة، فإذا خالفهما واحد فقط فدرجة ثبوت الإشكال في الصحيح أقوى، والغالب أن يكون الشيخان اللذين اتفق عنهما أبو ذر هما الحمُّويي والمستملي، فقد بلغ عددها في مشكلات المضارع ستة شواهد من مجموع سبعة، ولاحظ البحث أن المخالف لهما الكُشميهَني فقط إلا في حديث واحد شاركه فيه الأصيلي، وتتوزع هذه الشواهد السبعة على ثلاث مشكلات نحوية:

أ- عدم جزم المضارع مع وجود الجازم:

1. "**لاَ يَبِيعُ** بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ". (كتاب البيوع (3/ 69) 2139) وهو في نسخة أبي ذر عن الكُشمِيهَني: (لا بيعْ) على الجادة، ولم يخالفهما غيره.

ملاحظة: ورد الإشكال في عنوان الباب الذي وضعه البخاري من عنده قبل إيراد هذا الحديث: (باب **لا يشتري** على بيع أخيه **ولا يسومُ** على سوم أخيه) وهو عند الكُشمِيهَني (لا يبع ... ولا يسم)

2. "**لاَ يَبْتَاعُ** المَرْءُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلاَ تَنَاجَشُوا ..." (كتاب البيوع (3/ 72) 2160) وهو في رواية أبي ذر عن الكُشمِيهَني (لا يبتع) على الجادة.

ملاحظة: اتفق الرواة على الإشكال في عنوان الباب، غير أنه في أصل اليونيني **(لا يبيعُ)** وفي بقية الروايات **(لا يشتري)**

3. "**لَا تَصُومُ** الْمَرْأَةُ وَبَعْلُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ" (كتاب النكاح (7/ 30) 5192) وهو في رواية أبي ذر عن المستملي (لا تصومَنَّ) بالتوكيد على جادة القاعدة.
4. "وَإِنْ تَكُنِ الأُخْرَى **تَرَى** مَا أَصْنَعُ؟" (كتاب المغازي (5/77) 3982) وكتاب الرقاق (8/114) 6550) خالفهما: في حديث المغازي الأصيلي والكُشمِيهَني فقالا (ترَ) على الجادة، وفي حديث الرقاق الكُشمِيهَني فقط فقال (ترَ) على الجادة.

ب- حذف النون من الفعل المرفوع من الأمثلة الخمسة:

5. "وَإِنَّا أُخْبِرْنَا أَنَّكِ **تُصَلِّيهَا..**." (كتاب المغازي (5/169)4370) والكلام لقَّنَهُ ابنُ عباس وعبدالرحمن بن أزهر والمسور بن مخرمة لرسول أرسلوه إلى عائشة، وقد اتفق أصل اليونيني ونسخة أبي ذر على حذف النون، غير أن أبا ذر قال: (تصليهما) والشاهد في رواية الكُشمِيهَني (تصلينهما) بثبوت النون على الجادة.
6. لَمَّا اشْتَدَّ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَعُهُ قَالَ: ائْتُونِي بِكِتَابٍ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا **لَا تَضِلُّوا** بَعْدَهُ..." كتاب المغازي (6/ 9)4432، وهو في رواية أبي ذر عن الكشميهني: "لا تضلون".

ملاحظة: الحديث في كتاب العلم (1/ 34) 114 وكتاب الجزية والموادعة (4/ 99) 3168، وكتاب المرضى (7/ 120) 5669) لم تختلف فيه الروايات فكلها بهذا الإشكال، كما تقدم في مبحث الإشكال الذي اتفقت عليه جميع الروايات.

ج- ثبوت النون في الفعل المنصوب من الأمثلة الخمسة:

7. "كَرِهْتُ أَنْ أُؤَثِّمَكُمْ **فَتَجِيئُونَ** تَدُوسُونَ الطِّينَ إِلَى رُكَبِكُمْ". (كتاب الأذان (1/ 135) 668) وهو في رواية أبي ذر عن الكُشمِيهَني: "فتجيئوا" على الجادة.

2-4- الإشكال الذي اختلف فيه أصل اليونيني وأصل أبي ذر:

والترجيح في هذا النوع أحيانًا يكون لأصل اليونيني وأحيانًا لنسخة أبي ذر، والترجيح هنا فيه ضعف لما سبق بيانه في ضابط الترجيح، وعدد الإشكالات فيه واحد وعشرون (21) تتوزع على خمس مشكلات نحوية.

أ- عدم جزم المضارع المعتل مع وجود الجازم:

1. "لاَ تَلَقَّوُا الرُّكْبَانَ، **وَلاَ يَبِيعُ** بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلاَ تَنَاجَشُوا، **وَلاَ يَبِيعُ** حَاضِرٌ لِبَادٍ..." (كتاب البيوع (3/ 71) 2150) وهو في رواية أبي ذر عن شيوخه الثلاثة (ولا بيعْ) في الموضعين، ولم يشر اليونيني إلى الروايات الأخرى، أي أنها موافقة لأصل اليونيني، وهذا يعني أن رواية أصل اليونيني هي الراجحة.
2. "...وَلاَ تَنَاجَشُوا، و**لاَ يَبِيعُ** حَاضِرٌ لِبَادٍ" (كتاب البيوع (3/ 72) 2160) وهو في رواية أبي ذر عن مشايخه الثلاثة (ولا بيعْ) على الجادة، ولم يشر اليونيني إلى غير أبي ذر، ولهذا فإن الراجح رواية أصل اليونيني لموافقة بقية الرواة له.
3. "**لِمَ تَأْذَنِي** لَهُ؟ (كتاب المغازي (121/5) 4146) وهو من كلام مسروق يخاطب عائشة في شأن حسان بن ثابت رضي الله عنهما، وهو في رواية أبي ذر عن شيوخه الثلاثة (لِمَ تأذنين؟) على الجادّة، ولم يذكر اليونيني غير رواية أبي ذر، وهذا يدل على أن بقية الرواة وافقوا أصل اليونيني، فهي الرواية الراجحة.
4. "إِنْ يَقُمْ مَقَامَكَ **يَبْكِي**...". (كتاب الأذان (1/ 143-144) 712، والكلام لأم المؤمنين عائشة، وهو هكذا في أصل اليونيني وفي رواية ابن عساكر، وهو في رواية أبي ذر الهروي عن مشايخه الثلاثة وفي رواية الأصيلي والسمعاني عن أبي الوقت (يبكِ) بالكسر على الجادة، أي أن الأكثر وافقوا أبا ذر، فهي الرواية الأقوى، ولهذا فإن الراجح في هذا الإشكال أنه غير ثابت في الصحيح.
5. "مُرُوا أَبَا بَكْرٍ **فَلْيُصَلِّيَ..**" (كتاب الأذان (1/ 143) 712هذه الجملة تكررت ثلاث مرات في الحديث، وقد ضُبط في أصل اليونيني على الجادة في الطبعة السلطانية في الجمل الثلاث (فليصلِّ)، ولكنه في طبعة بيت السنة ضبط مشكلًا في أحد تلك المواضع موافقًا لرواية ابن عساكر، وهو غير مشكل في رواية أبي ذر وبقية الرواة، ولهذا فإن الراجح فيه عدم ثبوته في الصحيح حتى وإن ثبت وجوده في أصل اليونيني على ضبط طبعة بيت السنة.
6. "إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وَإِنَّهُ **مَتَى يَقُومُ** مَقَامَكَ، لم يُسْمِعِ النَّاسَ، فَلَوْ أَمَرْتَ عُمَرَ، فَقَالَ: مُرُوا أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّي بِالنَّاسِ. فَقُلْتُ لِحَفْصَةَ: قُولِي لَهُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وَإِنَّهُ **مَتَى يَقُومُ** مَقَامَكَ لم يُسْمِعِ النَّاسَ، فَلَوْ أَمَرْتَ عُمَرَ...الحديث (كتاب الأذان (1/ 144) 713) وهو رواية أبي ذر عن الحمُّويي والمستملي، ورواية ابن عساكر والسمعاني، في الإشكال الأول، وروايتهم كذلك ما عدا السمعاني في الإشكال الثاني، وسياقه في أصل اليونيني في الأول: (مَتَى مَا يَقُمْ مَقَامَكَ لاَ يُسْمِعُ النَّاسَ) وفي الثاني (مَتَى يَقُمْ) أي أنه في الموضعين بالجزم على الجادّة. والراجح ثبوت الإشكال لكون مثبتيه هم الأكثر، فهو رواية أبي ذر عن شيخيه الحمُّويي والمستملي ورواية ابن عساكر والسمعاني.

ملاحظة: هو في رواية أبي ذر عن الكُشْمِيهَني: (متى ما يقم)

ب- حذف نون الرفع من الفعل المرفوع من الأمثلة الخمسة:

7. "لَيَرِدَنَّ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ **وَيَعْرِفُونِي**" (كتاب الرقاق (8/ 120) 6583) وتكرَّر الشاهد في (كتاب الفتن (9/ 46) 7050) وهو في رواية أبي ذر عن مشايخه الثلاثة (ويعرفونني) على الجادة في الحديثين كليهما، ولم يذكر اليونيني مخالفة لبقية الرواة، وهذا يدل على أن الراجح رواية أصل اليونيني.

ملاحظة: في طبعة بيت السنة (479/5) و(210/6) ذكروا أن رواية كريمة عن الكُشْمِيهَني موافقة لرواية أبي ذر في الموضعين ولا يؤثر هذا في الترجيح لأن كريمة ترجع إلى الكُشْمِيهَني شيخ أبي ذر، والعبرة بموافقة بقية الأصول لأصل اليونيني.

8. "إِنَّكَ تَبْعُثُنَا، فَنَنْزِلُ بِقَوْمٍ **لاَ يَقْرُونَنَا**..." (كتاب المظالم (3/131-132) 2461) هو في رواية أبي ذر الهروي عن شيوخه الثلاثة (يقرونا) على الجادة، ولم يذكر اليونيني غيره، وهذا يدل على أن الراجح رواية أصل اليونيني.
9. "إِذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا **تُكَبِّرَا** أَرْبَعًا وَثَلاَثِينَ، **وَتُسَبِّحَا** ثَلاَثًا وَثَلاَثِينَ، **وَتَحْمَدَا** ثَلاَثًا وَثَلاَثِينَ" (كتاب فضائل الصحابة (19/5) 3705) وهو في رواية أبي ذر عن الحمُّويي والمستملي (تكبّران وتسبّحان، وتحمَدان) وفي روايته عن الكُشْمِيهَني (فكبّرا وسبّحا واحمدا)، وفي رواية ابن عساكر في تكبران فقط (فكبّرا)، والراجح فيما يبدو ثبوت الإشكال كما هو في رواية أصل اليونيني، لموافقة بقية الأصول له، مع ملاحظة اختلاف الروايات غير المشكلة.
10. "...**أَلاَ تُغَطُّوا اسْتَ قَارِئِكُمْ؟** (كتاب المغازي (5/ 150) 4302، وهو من لفظ امرأة من قوم عمرو بن سلمة في قصة إمامته لقومه وهو ابن ست أو سبع سنين، وهو في رواية أبي ذر عن مشايخه الثلاثة: " ألا تغطون" ولم يذكر اليونيني غيره، وهذا يدل على أن الراجح رواية أصل اليونيني.

ج- ثبوت النون في الفعل المنصوب من الأمثلة الخمسة:

11. لَقَدِ اصْطَلَحَ أَهْلُ هَذِهِ البُحَيْرَةِ عَلَى أَنْ يُتَوِّجُوهُ **فَيُعَصِّبُونَهُ** بالعِصَابَةِ (كتاب التفسير (6/ 39-40) 4566، وهو في رواية أبي ذر الهروي عن مشايخه الثلاثة (فيعصبوه) على الجادة، ولم يذكر اليونيني غير أبي ذر، فالراجح ثبوت الإشكال كما هو في رواية أصل اليونيني.
12. كَانُوا إِذَا صَلَّوْا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، قَامُوا قِيَامًا **حَتَّى يَرَوْنَهُ** قَدْ سَجَدَ". كتاب الأذان (150/1) 747. وهو في رواية أبي ذر عن مشايخه الثلاثة وفي رواية الأصيلي (حتى يروه) على الجادّة. وافق ابنُ عساكر والسمعانيُ أصلَ اليونيني، ووافق الأصيليُ أبا ذر، فهو مما تتقارب فيه الاحتمالات، ولكن الأقرب إلى الصحة رواية أصل أبي ذر لموافقة الأصيلي له، فإن الأصيلي أصل مستقل، ولهذا فإن الأقرب إلى الترجيح هو عدم وجود الإشكال في الصحيح.
13. "وَمَا مَنَعَكِ **أَنْ تَأْذَنِينَ**؟ عَمُّكِ!" (كتاب التفسير (6/ 120) 4796) وهو في رواية أبي ذر عن مشايخه الثلاثة وفي رواية الأصيلي (أن تأذني) على الجادة، وهي الرواية الراجحة لمتابعة الأصيلي لأبي ذر، وعلى هذا فإن الإشكال لم يثبت في الصحيح.

د- اقتران المضارع بأن وهو في خبر "كاد":

14. " فَمُطِرْنَا، فَمَا كِدْنَا أَنْ نَصِلَ إِلَى مَنَازِلِنَا..." كتاب الاستسقاء (2/ 29) 1015وهو من كلام أنس رضي الله عنه، وسياقه في روايات أبي ذر "فَمَا كِدْنَا نَصِل" ليس فيه (أن) والراجح ثبوت الشاهد كما هو في رواية أصل اليونيني لموافقة بقية الأصول له.

ملاحظة: في هذا الحديث شاهد أيضًا على مسألة أخرى ليست من نطاق البحث، وهي النفيٌ قبل كاد، وهو كذلك في جميع الروايات، والجادة فيه (كدنا ألّا نصل).

15. "وَالْبُرْمَةُ بَيْنَ الْأَثَافِيِّ قَدْ كَادَتْ **أَنْ تَنْضَجَ**..." كتاب المغازي (5/ 108) 4101، وهو من كلام جابر بن عبدالله رضي الله عنه، وسياقه في روايات أبي ذر وابن عساكر: (قد كادت تنضجُ) دون (أن) وهي الرواية الراجحة لمتابعة ابن عساكر لأبي ذر، وعلى هذا فالراجح عدم ثبوته في الصحيح.
16. كَادَ قَلْبِي **أَنْ يَطِيرَ**..." كتاب التفسير (6/ 140) 4854، وهو من كلام جبير بن مطعم رضي الله عنه، وسياقه في روايات أبي ذر الهروي: (كَادَ قَلْبِي يَطِير) دون (أن) والراجح فيها رواية أصل اليونيني لمتابعة بقية الأصول له.
17. يَا رَسُولَ اللهِ، مَا صَلَّيْتُ العَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ **أَنْ تَغِيبَ**..." كتاب صلاة الخوف (2/ 15) 945، وهو من كلام عمر رضي الله عنه، وسياقه في رواية أبي ذر الهروي: (حتَّى كادت الشَّمسُ تغيبُ) دون (أن) والراجح فيها ثبوت الإشكال كما هو في رواية أصل اليونيني لمتابعة بقية الأصول له.
18. مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ، حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ **أَنْ تَغْرُبَ**... كتاب المغازي (5/ 111) 4112) وسياقه في روايات أبي ذر الهروي دون (أن) قبل (أصلي) وفي رواية ابن عساكر دون (أن) قبل (تغرب)، والراجح في الموضعين رواية أصل اليونيني، لمتابعة بقية الرواة له.
19. "وَكَادَ أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ **أَنْ يُسْلِمَ**" (كتاب مناقب الأنصار (5/ 42) 3841) وهو في رواية أبي ذر عن مشايخه الثلاثة دون "أن" والراجح رواية اليونيني لموافقة بقية الأصول له.

ملاحظة: الحديث في كتاب الأدب (8/ 35) 6147) لم يختلف فيه أبو ذر عن البقية كما تقدم في الإشكال الذي اتفقت عليه جميع الروايات.

هـ - وقوع المضارع المُثبَت المستقبل جواب قسم غير مؤكد بالنون:

20. " **لَيَرِدُ** عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ **وَيَعْرِفُونِي**، ثُمَّ يُحَالُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ" كتاب الفتن (9/ 46) 7050 وسياقه في روايات أبي ذر: (ليردَنَّ) بنون التوكيد على الجادة، ولم يذكر اليونيني غير أبي ذر، ولهذا فإن الراجح ثبوت الشاهد كما هو في رواية أصل اليونيني.

ملاحظة: هذا الحديث فيه شاهد على حذف النون من المضارع (يعرفوني) وقد تقدم ذكره رديفًا لحديث كتاب الرقاق (8/ 120) 6583)، ولكنه في الرقاق في هذا الشاهد على الجادة بالنون، بلفظ (ليردنَّ)

و- كسر حرف المضارعة:

21. "أَقِمْ، فَإِنِّي لَا **إِيمنها** أَنْ سَتُصَدُّ عَنِ الْبَيْتِ...." ، كتاب الحج (2/ 168) 1693، باب من اشترى الهدي من الطريق، والكلام لعبدالله بن عبدالله بن عمر مخاطبًا أباه، والشاهد رواية أبي ذر عن الحمُّويي والمستملي ورواية ابن عساكر، في مقابل رواية أصل اليونيني والأصيلي والسمعاني وأبي ذر عن الكُشمِيهَني (آمنها)، وتكرر الإشكال في باب طواف القارن من كتاب الحج أيضًا (2/ 156) 1639 في رواية أبي ذر عن المستملي فقط، ورواه الجميع (لا آمن) بما فيهم أبو ذرعن الحمُّويي والكُشميهَني، وعلى ما سبق فإن الاحتمالين في حديث 1693 متقاربان، ولكن الراجح بقوة في حديث 1639 هي الرواية غير المشكلة، وهي ترجّح رواية أصل اليونيني والأصيلي وأبي ذرعن الكشميهَني في حديث 1693، وعلى هذا فإن الراجح عدم وجود الإشكال في الصحيح .

2-5- الإشكال الذي لم يرد في أصل اليونيني وورد في أصول أخرى غير أبي ذر عن الحمُّويي والمستملي:

قبل الحديث عنها ينبه البحث على لبس محتمل في عنوان هذه المسألة، وهو أنه قد يُفهم من عبارة: (لم يرد في أصل اليونيني) عدم وروده في النسخة اليونينية، وهذا غير مراد، فإن المقصود بأصل اليونيني أصلُ أبي الوقت السجزي الذي جعله اليونيني أصل نسخته، ولكنه مذكور في النسخة اليونينية في الهوامش منسوبًا إلى أحد الأصول الثلاثة أو أكثر من غير أصل أبي ذر، وهي أصول: الأصيلي وابن عساكر والسمعاني. وما تفرد به الكُشميهني عن أصل اليونيني وأصل أبي ذر عن الحمُّويي والمستملي له حكم هذا النوع؛ ولهذا أخرج من العنوان، وذلك لما سبق بيانه في ضوابط ثبوت الإشكال من أنه على مذهب من يرى إصلاح اللحن.

والراجح في هذا النوع من الشواهد عدم ثبوتها في الصحيح، فإنه يُستبعد أن يجتمع أصل اليونيني وأصل أبي ذر عن الحموي والمستملي ويكون اجتماعهما على خطأ، ويعزّز هذا الترجيح إذا كان الرواة الآخرون لم يجتمعوا على الإشكال، ولم يقف البحث في الشواهد التي رصدها في مشكلات الفعل المضارع على اجتماع الأصول الثلاثة والكُشميهني على مخالفة أصلي اليونيني وأبي ذر عن الحمُّويي والمستملي.

وعدد هذا النوع أربعة شواهد، منها ثلاثة تنتمي إلى حديث واحد تنوعت مع تكراره في الصحيح، مع ملاحظة تقدم شواهد منه في الشواهد التي اختلف فيها أصل اليونيني عن أبي ذر وردت في أبواب أخرى من كتاب الأذان من الصحيح غير هذه الأحاديث، وأضاف البحث شاهدًا خامسًا لم يرد في أصل اليونيني ولا في هوامشه، وذكره ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح وثبت من رواية القابسي كما سيأتي، وهذا بيانها متوزّعةً على ثلاث مسائل نحوية:

أ- عدم جزم المضارع المعتل مع وجود الجازم:

1. فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَأُذِّنَ، فَقَالَ: مُرُوا أَبَا بَكْرٍ **فَلْيُصَلِّي** بِالنَّاسِ. فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، وَأَعَادَ فَأَعَادُوا لَهُ، فَأَعَادَ الثَّالِثَةَ فَقَالَ: إِنَّكُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ **فَلْيُصَلِّ**" (كتاب الأذان: (1/ 133-134) 664، وتكرر الإشكال في كتاب الأذان أيضًا (1/ 136) 678.

الإشكال الأول رواية ابن عساكر وحده، والإشكال الثاني بالاشتراك مع الأصيلي، وقد خالفا أصولَ اليونينيي وأبي ذر والسمعاني، فهي عندهم (فليصلِّ) فالراجح عدم وجود الإشكال في الصحيح.

ملاحظة: أشار محققو طبعة بيت السنة (366/1) إلى أنه لم ينسبها إلى الأصيلي في نسختين رمزا لها بـ (ب و ص) وهذا مما يزيد ترجيح عدم الثبوت قوةً.

2. "لَمَّا اشْتَدَّ بِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَعُهُ، قِيلَ لَهُ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ: مُرُوا أَبَا بَكْرٍ **فَلْيُصَلِّ** بِالنَّاسِ. قَالَتْ عَائِشَةُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ رَقِيقٌ، إِذَا قَرَأَ غَلَبَهُ الْبُكَاءُ، قَالَ: مُرُوهُ **فَلْيُصَلِّ**..." كتاب الأذان (1/ 137) 682، هذه رواية ابن عساكر في الموضعين، ورواية أصل اليونيني وبقية الرواة في الأول (فليصلِّ) وفي الثاني (فيصليَ) دون لام، والراجح في هذا الإشكال عدم ثبوته في الصحيح لمخالفته أصل اليونيني وأبي ذر وبقية الرواة.
3. "إِنَّهُ رَجُلٌ أَسِيفٌ **مَتَى يَقُومُ** مَقَامَكَ رَقَّ..." كتاب الأنبياء (4/ 149-150) 3384، وهو من كلام عائشة رضي الله عنها، والإشكال سياق رواية الهروي عن الكُشمِيهَني، وسياقه في أصل اليونينية وفي باقي الأصول: (مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ رَقَّ) على الجادة، وهو الراجح فيه.

ب- حذف النون من الأمثلة الخمسة المرفوعة:

4. وَإِنَّا أُخْبِرْنَا أَنَّكِ **تُصَلِّيهِما**... كتاب الجنائز (69/2) 1233، والكلام لابن عباس وعبدالرحمن بن أزهر والمسور بن مخرمة لرسول أرسلوه إلى عائشة، وهو بهذا اللفظ عند ابن عساكر والسمعاني عن أبي الوقت، وهي في أصل اليونيني (تصلينها) وكذلك هي بالنون في رواية كريمة وأبي ذر عن الحمُّويي والمستملي، غير أنها مع ضمير التثنية (تصلينهما)، والراجح عدم ثبوت الإشكال في الصحيح.

ملاحظة: الرواية في نسخة أخرى من ابن عساكر ونسخة ثانية من أبي ذر (تصليها) وفي نسخة أخرى من أبي ذر (تصليهما) ولكن البحث اعتمد ما أشار إليه اليونيني في المتن من أن رواية أبي ذر عن الحموي والمستملي (تصلينهما) على الجادة.

ج- جزم المنصوب:

5. فلقِيَنَا مَلَكٌ آخَرُ، فَقَالَ لِي: **لَنْ تُرَعْ**

أورده ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح[27]، وقد ذكر ابن حجر في شرحه لكتاب التهجد[28] رقم 1121، ولحديث فضائل الصحابة رقم 3738 [29] أنها رواية القابسي. وهما في أصل اليونيني وفي سائر الروايات في (2/ 49) 1121 (لم ترع) وفي (5/ 24) 3738 (لن تراعَ)، ولهذا فإن الراجح عدم ثبوته في الصحيح.

ملاحظة: تكرر الحديث في 2/ 55) 1156، و(9/ 40) 7028 و (9/ 40-41) 7030، وسياقه في أصل اليونيني وفي الأصول الأخرى إما (لم ترع) وأما (لن تُراعَ) وليس فيها الإشكال السابق، ولم يذكر ابن حجر في هذه المواضع رواية للقابسي.

خاتمة:

اهتم هذا البحث بدراسة الأحاديث المشكلة في صحيح البخاري المتعلقة بالفعل المضارع، بهدف التأكد من ثبوت تلك الشواهد النحوية في الصحيح، وذلك بتتبع روايات الصحيح بعد انتشاره اتفاقًا واختلافًا منطلقًا من أصل أن اتفاق الروايات يقتضي أنها ثابتة في الصحيح، واختلافها يستدعي دراستها وتحليلها والترجيح بينها فيما يتعلق بمسألة ثبوتها في الصحيح من عدمه، وقد خلص البحث إلى النتائج التالية:

1. لم يُنقل صحيح البخاري من رواية واحدة وإنما من عدة روايات حصل بينها اختلاف في ألفاظ لا تغير المعنى، سواء في السند أو في المتن، وأصح تلك الروايات هي رواية الفربري التي من طريقها انتشر الصحيح، وهي بدورها قد تشعبت، وقد وجد بين فروعها اختلاف في كثير من الألفاظ، ولا سيما الألفاظ المشكلة نحويًا.
2. عدد المشكلات النحوية المتعلقة بالفعل المضارع في الصحيح ثمان، أكثرها ورودًا تتعلق بالفعل المضارع المعتل، سواء معتل الآخر أو معتل الوسط، فإن واحدًا وعشرين (21) حديثا من مجموع ثمانية وأربعين (48) تتعلق بهذه الإشكالية، ويأتي بعدها في كثرة الورود مشكلة الأفعال الخمسة، سواء بحذف النون من المرفوع، أو بإثباتها في المنصوب، ثم تأتي مسألة وقوع "أن" قبل المضارع في خبر كاد، ثم وقوع المضارع فاعلاً دون "أن" المصدرية، ثم تأتي بقية المشكلات وفي كل مشكلة شاهد واحد فقط، وهي: وقوع المضارع المثبت المستقبل جواب قسم غير مؤكد بالنون، وكسر حرف المضارعة، وجزم المنصوب.
3. هذه المشكلات منها ما اتفقت فيها الروايات، ومنها ما اختلفت فيها، والأحاديث التي اتفقت فيها الرواية هي الأقل، فعددها اثنا عشر حديثا (12) من مجموع ثمانية وأربعين (48) حديثًا.
4. الأحاديث المشكلة التي اختلفت فيها الروايات منها ما ترجَّح ثبوتها في الصحيح، ومنها ما ترجَّح عدم ثبوتها، والتي ترجَّح ثبوتها هي الأكثر.
5. الأحاديث التي ترجَّح ثبوتها في الصحيح ليست على درجة واحدة من ناحية الاطمئنان إلى ثبوتها، فمنها ما ترجح ثبوتها بقوة، ومنها ما ترجَّح ثبوتها بضعف، والأحاديث التي ترجَّح ثبوتها بقوة هي الأكثر.
6. الأحاديث التي ترجح عدم ثبوتها في الصحيح ليست على درجة واحدة، فمنها ما ترجح عدم ثبوتها بطمأنينة، ومنها ما ترجح عدم ثبوتها بضعف، وهما متقاربان في العدد.
7. مشكلات الفعل المضارع التي اختلف في روايتها أصل اليونيني وهو أصل أبي الوقت السجزي مع أصل أبي ذر الهروي ترجَّح في غالبها رواية أصل اليونيني لموافقة بقية الأصول له.
8. ألحق البحث جداول إحصائية معزَّزة بالأرقام والنسبة المئوية.
9. ثبوت الإشكال في صحيح البخاري لا يعني ثبوته عن رسول الله فيما يرفع إليه، أو ثبوته إلى الصحابة فيما يُسند إليهم من ألفاظ، وذلك لأن البخاري ورجاله كانوا ممن يروون بالمعنى، ومن تتبع طرق الحديث في الصحيح تبين له ذلك، ويشهد له أن الحديث الواحد من الأحاديث التي دُرست في هذه الدراسة تختلف ألفاظه المشكلة من كتاب إلى كتاب في الصحيح نفسه.
10. لا يعني إثبات الإشكال النحوي في صحيح البخاري إثبات اللحن فيه، بل يعني خروجًا عن القاعدة المشهورة عند النحاة في لغة أهل العلم الذين نقلوا الحديث، وهي لغة عربية معتبرة للاستشهاد بها، ولها ما يعضدها من القراءات ولغات العرب شعرًا ونثرًا، وهذا هو مذهب ابن مالك في معالجته لهذه المشكلات، وهو المذهب الذي يراه الباحث أقرب إلى طبيعة اللغة.

توصيات:

1. يوصي البحث بإخراج نسخة من صحيح البخاري أوسع من نسخة اليونيني من ناحية استيعاب الروايات، فإذا كان اليونيني قد وسَّع نسخة أبي ذر بإضافة أصول جديدة من الروايات التي تعود إلى الفربري؛ فإن ما تميز به العصر من سهولة العثور على المخطوطات والكتب يشجِّع على إخراج هذه النسخة، والمقصود بها المصادر التي هي مظان روايات إبراهيم بن معقل، وحماد بن شاكر والبزدوي، والروايات الأخرى عن الفربري التي وصلت إلى أربع عشرة رواية، منها روايات انتشرت في المغرب العربي غير مشتهرة في المشرق، مثل رواية أبي الحسن القابسي زميل الأصيلي في الأخذ عن ابي زيد المروزي، ونسخة أبي علي الجياني ونسخة أبي علي الصدفي، ونسخة ابن سعادة ما يشبهها.

---

[27]- الجياني، جمال الدين ابن مالك (1413هـ) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط2، د.م ص 215 و217.
[28]- العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري (3/ 7).
[29]- العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري (7/ 90)
[29]- العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري (7/ 90)

2. يوصي البحث بتتبع المشكل النحوي من الحديث النبوي في كافة أبواب النحو وفي كل كتب السُّنَّة، ودراستها في ضوء الروايات والنسخ وطرق الأحاديث؛ لمعرفة درجة هذه الشواهد النحوية من ناحية قوة الاستشهاد.
3. يوصي البحث بمقارنة الشواهد التي رجَّح هذا البحث ثبوتها في صحيح البخاري بسياق الألفاظ في الحديث نفسه الذي يتكرر في كتب الصحيح، فإن أغلب أحاديث الصحيح تكررت فيه، ومع تكررها يختلف السند إلى مخرج الحديث من الصحابي أو التابعي أو تابع التابعي، ومع اتحاد المعنى في هذا التكرُّر يختلف اللفظ كثيرًا بما فيه لفظ الشاهد النحوي، وهذه المقارنة ستبين صاحب الشاهد من سلسة السند في حالة اختلاف السياق بين ألفاظ الحديث الواحد.
4. يوصي الباحث بإعادة النظر في أحكام الفعل المضارع، ولا سيما في حالة الفعل المعتل والأمثلة الخمسة، سواء من ناحية التحليل الصوتي أو من ناحية التحليل الصرفي والنحوي.

ملاحق:

ملحق (1): العدد الإجمالي للأحاديث المشتملة على إشكالات نحوية في مسألة الفعل المضارع في صحيح البخاري ثمانية وأربعون حديثًا (48) تتوزع من ناحية ثبوتها وعدم ثبوتها في الصحيح على النحو التالي:

الأحاديث المشكلة التي اتفقت عليها الروايات ويجزم بثبوتها في الصحيح	12	%25
الأحاديث المشكلة التي اختلفت فيها الروايات ويترجح ثبوتها في الصحيح	25	%52,1
الأحاديث المشكلة التي اختلفت فيها الروايات والراجح عدم ثبوتها في الصحيح	11	%22,9

ملحق (2): عدد الأحاديث التي فيها ترجيح (36) حديثًا ونسبتها من مجموع الأحاديث 75% وتختلف درجة الترجيح فيها على النحو التالي:

الأحاديث التي لم يتردد الباحث في ترجيح ثبوتها في الصحيح	10	%27,8
الأحاديث التي لم يتردد الباحث في ترجيح عدم ثبوتها في الصحيح	5	%13,9
الأحاديث الراجح ثبوتها مع ضعف لتقارب الاحتمالات	15	% 41,66
الأحاديث الراجح عدم ثبوتها مع ضعف لتقارب الاحتمالات	6	16،66

ملحق (3): عدد الأحاديث التي فيها ترجيح مع ضعف واحد وعشرون حديثًا (21)، ونسبتها من مجموع الأحاديث التي فيها ترجيح 58.3% وسبب ضعف الترجيح تقارب نسختي اليونيني والهروي في القوة، وقد كان توزيع الترجيحات كالتالي:

الأحاديث التي ترجَّح فيها رواية أصل اليونيني نسبتها المئوية من مجموع الأحاديث التي في ترجيحها ضعف		الأحاديث التي ترجح فيها رواية أصل الهروي نسبتها المئوية من مجموع الأحاديث التي في ترجيحها ضعف	
15 %71,4		6 %28,6	
المشكل الثابت في الصحيح منها	المشكل غير الثابت في الصحيح منها	المشكل الثابت في الصحيح منها	المشكل غير الثابت في الصحيح منها
14	1	1	5

مجموع الأحاديث الثابتة من الأصلين في الصحيح منها	15	%71,4
مجموع الأحاديث غير الثابتة من الأصلين في الصحيح منها	6	%28,6

ملحق (4): عدد المشكلات النحوية التي تدل عليها الأحاديث ثمان مشكلات (8) تتوزع الأحاديث عليها على النحو التالي:

م	المشكل النحوي	عدد شواهدها		النسبة المئوية
		الثابت منها	غير الثابت منها	
1	عدم جزم المضارع مع وجود الجازم	16	5	43,75 21
2	حذف النون من الأمثلة الخمسة المرفوعة	7	1	% 16,66 8
3	ثبوت النون في الأمثلة الخمسة المنصوبة	3	2	%10,42 5

م	المشكل النحوي	عدد شواهدها		النسبة المئوية
		الثابت منها	غير الثابت منها	
4	وقوع (أن) قبل المضارع وهو في خبر "كاد"	9		%18,75
		8	1	
5	وقوع المضارع موقع الفاعل دون (أن) المصدرية	2		%4,17
		2	0	
6	وقوع المضارع المثبت المستقبل جواب قسم غير مؤكد بالنون	1		% 2,08
		1	0	
7	كسر حرف المضارعة	1		% 2,08
		1	0	
8	جزم المنصوب	1		% 2,08
		0	1	

قائمة المصادر والمراجع

[1] البخاري، محمد بن إسماعيل (1422هـ) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري) مصور عن الطبعة السلطانية، تحقيق: محمد زهير ناصر الناصر وفريق عمل، دار طوق النجاة، ط1، بيروت.

[2] البخاري، محمد بن إسماعيل، (1442هـ) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري) طبعة بيت السنة، ط1، مكة المكرمة.

[3] ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح) تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت.

[4] الجياني، جمال الدين ابن مالك (1413هـ) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح تحقيق: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط 2، د. م

[5] الخليلي، الخليل بن عبد الله بن أحمد (1409هـ) الإرشاد في معرفة علماء الحديث تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، ط1، الرياض.

[6] الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م) سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وفريق عمل، مؤسسة الرسالة، ط3، بيروت.

[7] شاكر، محمد أحمد (1426هـ - 2005م) مقال النسخة اليونينية من صحيح البخاري ضمن كتاب جمهرة مقالات أحمد شاكر، تحقيق: عبدالرحمن بن عبدالعزيز العقل، دار الرياض، ط1، الجيزة.

[8] عبدالحليم، جُمعَة فتحي (1434هـ-2013م) روايات الجامع الصحيح ونسخه، دار الفلاح، بالتعاون مع دار ابن حزم، ط1، الفيوم، مصر - بيروت.

[9] العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (1380ه)، هُدى الساري مقدمة فتح الباري، تحقيق: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، ط1، القاهرة.

[10] العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، (د.ت) فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة السلفية، ط1، القاهرة.

[11] الغسَّاني، الحسين بن محمد (1421هـ 2000م) تقييد المهمل وتمييز المشكل تحقيق: علي بن محمد العمران، ومحمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد، ط1، مكة المكرمة.

[12] الفهري، محمد بن عمر بن رشيد (د.ت) إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح تحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، الدار التونسية للنشر، ط1، تونس.

[13] النواوي، حسونة (1422هـ.) تقرير مشيخة الأزهر حول الطبعة الأميرية، مطبوع في مقدمة الطبعة السلطانية، مصورة دار طوق النجاة، ط1، بيروت.

[14] اليونيني، شرف الدين علي بن محمد، (1442هـ) مقدمته على نسخته، نشرة بيت السنة، ط1، مكة المكرمة.

RESEARCH ARTICLE

THE EXTENT TO WHICH ISSUES WITH PRESENT TENSE VERB PROVEN IN SAHIH AL- BUKHARI (A DESCRIPTIVE AND ANALYTICAL STUDY OF THE NARRATIONS IN THE AL-YUNINI VERSION)

Aref Abduh Salim AL-Kaladi*

Dept. of Arabic Faculty of Arts, University of Aden, Aden, Yemen

***Corresponding author: Aref Abduh Salim AL-Kaladi . E-mail: Aaref.AlKaladi.arts@aden-univ.net**

Received: 24 May 2024 / Accepted: 20 June 2024 / Published online: 30 June 2024

Abstract

This research is a descriptive and analytical study of the narrations of Sahih al-Bukhari collected in the al-Yunini version, which investigated the issues of the present tense verb in Sahih Al-Bukhari in order to verify whether this grammatical evidence is present in Al-Sahih or not. This is because Sahih Al-Bukhari has been narrated from multiple narrations that differ in the grammatical problem under study. Therefore, the researcher identified, through induction, forty-eight hadiths that fall under eight grammatical issues in the rules of the present tense verb. He then studied them by tracing the narrations of Sahih Al-Bukhari and concluded that twelve of these hadiths did not differ in their narrations. The remaining hadiths- 36 in number- have narrations between the problematic and non-problematic. After tracing the narrations of hadiths with different narrations, he concluded that 25 of them are likely to be authentic in the Sahih, while 11 are likely to be unauthentic. Generally, the percentage of authentic hadiths in Sahih Al-Bukhari is about 77%, while unauthentic hadiths are about 23%.

Keywords: Grammatical issues, Present simple, Sahiih Al.Bukhari's narrations,Yunini version.

كيفية الاقتباس من هذا البحث:

الكلدي، ع. ع. س. (2024). مدى ثبوت مشكلات الفعل المضارع في صحيح البخاري (دراسة وصفية تحليلية لروايات النسخة اليونينية). مجلّة جامعة عدن الإلكترونيّة للعلوم الانسانيّة والاجتماعية، 5(2)، ص212-224. https://doi.org/10.47372/ejua-hs.2024.2.364

حقوق النشـــر © 2024 من قبل المؤلفين. المرخص لها EJUA، عدن، اليمن. هذه المقالة عبارة عن مقال مفتوح الوصول يتم توزيعه بموجب شروط وأحكام ترخيص Creative Commons Attribution (CC BY-NC 4.0).